سلسلة

الانتصار على المبتدعة

٥٠

التعريج

على

الغبي لجهله بتفصيل التخريج

حوار مع المتعالم الجاهل «أبي قرقاشة التلفي الجهيماني»
لانتقاده إطالتنا في العزو في تخريج الأحاديث على طريقة أهل الحديث قديماً وحديثاً

بقلم:
أبي الحسن علي بن حسن بن علي العريفي الأثري
غفر الله له، ولشيخه، وللمسلمين

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

درة نادرة

في

أن الحق يكون مع أهل الحديث وأنهم أكثر الناس صواباً

عن البويطي قال: سمعت الشافعي رحمه الله يقول: (عليكم بأصحاب الحديث فإنهم أكثر الناس صوابًا).

أثر صحيح

أخرجه الهروي في «ذم الكلام» (ج٢ ص٣٠٨)، والذهبي في «سير أعلام النبلاء» (ج٨ ص٢٦٦) من طريق أبي يحيىٰ الساجي، عن البويطي به.

قلتُ: وهذا إسناده صحيح.

قلتُ: فعليك بأهل الحديث فإنهم أكثر الناس صوابًا، ولابد.

قال الإمام البربهاري رحمه الله في «شرح السنة» (ص١١٠): (وعليك بالآثار[١]، وأهل الآثار[٢]، وإيَّاهُم فاسأل[٣]، ومعهم فاجلس، ومنهم فاقتبس). اهـ

---

(١) يعني: أحاديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم، وآثار الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) هم أهل الأثر، أهل السنة، أهل الحديث.

(٣) يعني: اسألهم عن أحكام دينك في الأصول والفروع.

وقال الإمام البربهاري رحمه الله **في «شرح السنة» (ص١٢٨)**: (فالله الله في نفسك، وعليك بالأثر، وأصحاب الأثر، والتقليد؛ فإن الدين إنما هو بالتقليد -يعني للنبي صلىٰ الله عليه وسلم وأصحابه رضوان الله عليهم-، ومن قبلنا لم يدعونا في لبس، فقلدهم واسترح، **ولا تجاوز الأثر، وأهل الأثر**). اهـ

قلتُ: وأهل الحديث هم أعلم الناس في الأصول والفروع فإليهم المرجع.

قال تعالىٰ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣].

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدىٰ، ودين الحق ليظهِرَهُ علىٰ الدين كله، وكفىٰ بالله شهيداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلىٰ الله عليه، وعلىٰ آله وأصحابه أجمعين.

أَمَّا بعدُ،

فبعد أن نشرت بحثي وهو: «**جُزْءٌ فِيهِ تَخْرِيجُ حَدِيثِ: إِذَا بَقِيَ نِصْفٌ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا**» الذي خرجته تَخْرِيجاً علمِيّاً أثريّاً مِنْ بابِ إبانةِ الحَقِّ للنَّاسِ، وأنْ لا يَتعبدوا اللهَ تَعَالَىٰ إلاَّ بِمَا في كِتَابِهِ، أو سُنَّةِ نَبيِّهِ.

فَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَامَ خَطِيبًا، فَكَانَ فِيمَا قَالَ: (أَلَا لَا يَمْنَعَنَّ رَجُلًا هَيْبَةُ النَّاسِ أَنْ يَقُولَ بِحَقٍّ إِذَا عَلِمَهُ).

حديثٌ صحيحٌ

أَخرجَهُ التِّرْمِذِيُّ في «سُننِهِ» (ص٨٢٠ ح٢٣٣٦)، وابنُ مَاجهَ في «سُننِهِ» (ص٦١٨ ح٤٠٠٧).

وإسنادهُ صحيحٌ.

قلتُ: وسِرْتُ في بَحْثي هَذَا عَلَىٰ الْمَنْهج الحَدِيثيّ فِي إعلالِ الأحَاديث في هذا البابِ مِنْ غيرِ تَعْصبٍ إلىٰ شَيْخٍ، أو عالمٍ، أو غيرِ ذَلِكَ؛ لأنَّ أهلَ العلمِ اخْتلفُوا في

تَصحيحِ، وتَضْعيفِ هذه الأحاديث فَبينتُ حُكمَها عَلَىٰ طَريقةِ أهلِ الأثرِ والحديثِ، واللهُ الْمُوفّق.

قلتُ: فخرجَ بعدُ ذلكَ المَدْعو: «**أَبُو قرقاشة الغبي الجُهيمَانِيّ**» بانتقاداته الوَاهيةِ السّاقطة كعَادتِهِ التي لا تسمن ولا تغني من جوع، دفعهُ إلىٰ ذلك ما عشعشَ في صدره من الحقد، والغل علىٰ عباد الله تعالىٰ.

فأحببت أن أبين جهل هذا الشرير كالعادة، واكشف حاله، وأبين تدليسه وتلبيسه الخبيث للناس.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله **في «مدارج السالكين» (ج١ ص٢٩٠)**: (يجد الشرير من الناس راحة ولذة في إيصال شره إلىٰ من يوصله إليه، وكثير من الناس لا يهنأ له عيش في يوم لا يؤذي فيه أحداً). اهـ

قلتُ: وأبو قرقاشة الشرير هذا يجد لذة وراحة في إيصال شره للناس، فلا يهنأ له عيش في يوم لا يؤذي فيه أحداً، لكن الويل له في الدنيا والآخرة!.

فإن مثله مثل الحمار يحمل كتبًا لا يدري بما فيها من علم، ولا يفهم، ولا يعقل علوم هذه الكتب.

قال تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥].

قلتُ: والعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب[١]، فإن: «**أبا قرقاشة**» هذا الحمار، عنده القرآن، وعنده كتب السنة، لكنه لم يتعلم أحكام القرآن، ولا يفهم كتب السنة إذا قرأها بسبب ما عليه من الجهل المطبق، وهذا الجهل تدل عليه مقالاته البالية في التواصل: فمثله: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥].

قال ابن أبي حفصة الشاعر:

زَوَامِلٌ للأَسْفَارِ لاَ عِلْمَ عِنْدهُم

بِجَيِّدِهَا إِلَّا كَعِلْمِ الْأَبَاعِرِ

لَعَمْرُكَ مَا يَدْرِي الْبَعِيرُ إِذَا غَدَا

بِأَوْسَاقِهِ أَوْ رَاحَ مَا فِي الْغَرَائِرِ[٢]

قلتُ: فهذا المثل وإن كان قد ضُرِبَ: «**لليهود**» فهو متناول من حيث المعنىٰ لمن حمل: «**القرآن الكريم**»؛ فترك العمل به[١]، ولم يؤدِّ حقه، ولم يَرْعَهُ حق رعايته،

---

(١) انظر: «القواعد الحسان المتعلقة بتفسير القرآن» للشيخ السعدي (ص١٨).

قال شيخ شيخنا العلامة محمد بن صالح العثيمين ﷺ في «**تعليقه علىٰ القواعد الحسان**» (ص١٨): (وعلىٰ هذا؛ فإذا ادَّعىٰ شخص خروج فرد من أفراد العموم من لفظه، قلنا به: أين الدليل؟!؛ لأن الأصل: أن العام شامل لجميع أفراده). اهـ

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (ج١٨ ص٩٥).

الوَسِق: حمل البعير.

الغَرائر: الجوالق، وهي الكيس الكبير من الصوف.

وانظر: «مقاييس اللغة» لابن فارس (ج٦ ص١٠٩)، و«المصباح المنير في غريب الشرح الكبير» للفيومي (ج٢ ص٦٦٠).

ولم يدعو به، ولم يتعلم ما فيه من علم، فهو مثل: «**الحمار**» يحمل الكتب ولا يدري ما فيها.[٢]

قال الإمام ابن القيم رحمه الله **في «إعلام الموقعين» (ج١ ص٢١٦)**: (قوله تعالىٰ: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥]؛ فقاس من حَمَّله سبحانه كتابه ليؤمن به، ويتدبره، ويعمل به، ويدعو إليه، **ثم خالف ذلك، ولم يحمله إلا علىٰ ظهر قلب**، فقراءته بغير تدبر، ولا تفهم ولا اتباع، ولا تحكيم له، وعمل بموجبه، **كحمار علىٰ ظهره زاملَةُ أسفار لا يدري ما فيها**، وحظُّه منها حملها علىٰ ظَهره ليس إلاَّ؛ فحظه من: «**كتاب الله**» كحظ هذا الحمار من الكتب التي علىٰ

=

(١) فأنتم إذ لم تعملوا بما في: «القرآن الكريم»، وهو حجة عليكم، إلا مثل: «الحمار» ليس له إلا ثِقْلُ الحمل من غير انتفاع له بما حمل.

ثم بين الله تعالىٰ قبح الذي لا يعقل، ولا يتدبر، ولا يعمل: «بالقرآن الكريم»؛ فقال تعالىٰ: ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: ما أقبح هذا مثلاً لهم لعدم عملهم بما فيه من الأحكام في الأصول والفروع.

(٢) وانظر: «تفسير القرآن» لابن كثير (ج٧ ص٢٧٣)، و«مفتاح دار السعادة» لابن القيم (ج١ ص٨٥)، و«محاسن التأويل» للقاسمي (ج١٦ ص١٦٠)، و«معاني القرآن» للفراء (ج٣ ص١٥٥)، و«الكشف والبيان» للثعلبي (ج٩ ص٣٠٧)، و«شرح صحيح البخاري» لشيخ شيخنا ابن عثيمين (ج٨ ص٥٨٨)، و«شرح صحيح البخاري» لابن بطال (ج١٠ ص٥٣٣)، و«مختصر صحيح البخاري» للشيخ الألباني (ج٤ ص٣٦٥).

ظهره؛ فهذا المثل وإن كان قد ضُرِبَ: «**لليهود**» فهو متناول من حيث المعنىٰ لمن حمل: «**القرآن**» فترك العمل به، ولم يؤدِّ حقه، ولم يَرْعَهُ حق رعايته). اهـ

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله **في «الرسالة التبوكية» (ص٦٣)**: (وأما من لم يقبل هدىٰ الله الذي بعث به رسوله، ولم يرفع به رأسًا؛ فهو من الصنف الثالث[1]، وهم: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]). اهـ

هذا والحمد لله أولاً وآخراً، وصلىٰ الله وسلم وبارك علىٰ عبده ورسوله محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أبو الحسن علي بن حسن العريفي الأثري

مملكة البحرين – شوال/ ١٤٣٩هـ

(١) وهم: المبتدعة الذين لم يعملوا بـ: «القرآن الكريم»، ولم يدعوا إليه، بل يدعون إلىٰ أحزابهم، ويعملون بكتب أحزابهم الخبيثة!؛ فهؤلاء كـ: «الحمير» الذين يحملون كتبًا علىٰ ظهورهم ولم ينتفعوا بها، إلا بما يزيدهم بها من التعب في الحياة الدنيا، هذا مثل المبتدعة ودعواتهم الباطلة.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

ذكر الدليل

على إرغامِ: «أبي قرقاشة الغبي»، وأنه يجوز التطويل في تخريج الأحاديث، وذلك على حسب الحاجة العلمية إلى ذلك، وهذا التخريج بالتفصيل طريقة تخريج الشيخ الألباني رحمه الله للأحاديث في كتبه، لكن هذا الغبي لا يطلع على كتب التخريج لأحاديث السنة النبوية ليعرف طريقة التخريج التفصيلي، فمثله كمثل الحمار يحمل أسفاراً، ولا يدري ما فيها

قال المتعالم أبو قرقاشة الغبي في «تغريداته البالية»: (قرأت (الجزء!!) ولي عليه ملاحظات عدة ولعلي أبرزها في وقت لاحق[١] لكن كثرة ذكرك للمصادر يدل علىٰ (جهلك)[٢] في التخريج إذ أنه بدلا من هذه الإطالة! تكتفي بذكر المصادر الأصلية[٣]

---

(١) أين هذه الملاحظات العدة يا: «أبا قرقاشة التلفي» لك أكثر من سنتين تقريبـاً، وإلىٰ الآن لـم تذكرها منذ سنة (٢٠١٦) إلىٰ الآن!!، مما يدل علىٰ أنك تخالف بغير علم بل فقط من أجل الحقد والحسد، نعوذ بالله من الخذلان.

(٢) رمتني بدائها وانسلت!!، لقد بينت جهلك في مواضع عديدة، ولله الحمد.

سبحان الله، وأنت هل عندك علم الحديث، وتعرف أصوله؟! لكي تنتقد غيرك في علـم الحديث: ﴿إِنَّ هَـٰذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾ [ص: ٦].

فأنت خضت في هذا العلم بجهل بالغ، والضعف بيّن في مقالك البالي.

(٣) من أين أتيت بهذه القاعدة التي من خالفها جعلته جاهلاً، فعلىٰ قاعدتك نلزمك أن يكون العلامة الألباني رحمه الله جاهلا!!.

=

... فالقصد أنك بهذه الإطالة تبين قلة علمك بالتخريج[١]، لعلك ترجع لتخريجات الألباني تتعلم كيفية التخريج والعزو.[٢]

تقريباً ذكرت ٤٤ مصدر لهذا الحديث مع أنه يكفيك عزوه للمصنف والسنن الأربع ومسند أحمد!! تعلم من الألباني). اهـ

قلتُ: العزو لغةً:

قال الرازي في «مختار الصحاح» (ص٢٠٨): (عَزاهُ إلىٰ أبِيهِ نَسَبَهُ من باب عَدَا ورَمَىٰ (فاعتَزَىٰ)، (وتَعَزَّىٰ) أي انْتَمَىٰ وانْتَسَبَ). اهـ

وقال الفيومي في «المصباح المنير» (ص٢١١): (عَزَوْتُهُ إلىٰ أبيه (أَعْزُوهُ) نَسَبْتُهُ إلىٰ إليه و(عَزَيْتُهُ) (أَعْزِيهِ) لُغَةٌ وَ(اعْتَزَىٰ) هُوَ انْتَسَبَ وانْتَمَىٰ). اهـ

وطريقة العزو: هي أن تعمد إلىٰ حديث ما، فتخرجه من مصادره الأصلية المسندة.[٣]

=

قلتُ: والمصادر الأصلية هي المسندة أيها الجاهل وإن كثرت.

(١) سبحان الله ما هذا الجهل المركب!!.

(٢) هذا الكلام قُلْهُ لنفسك وتعلم من العلامة الألباني رحمه الله العزو والتخريج!!.

(٣) وانظر: «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» للسخاوي (ج٣ ص٣١٨)، و«أصول التخريج ودراسة الأسانيد» للطحان (ص٩).

قلتُ: واعلم أيها الغبي المتعالم أن العلامة الشيخ الألباني رحمه الله يعزو علىٰ ما وقف عليه من مصادر ولم يكتفِ بما تقوله أنت أيها «المتعالم» فمن أين لك أنَّ العلامة الألباني قال بما تقوله أنت!!.

وخذ بعض الأمثلة علىٰ ذلك وتعلم من الشيخ الألباني رحمه الله:

قال العلامة المحدث الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (ج١ ص١٥٥)؛ عند تخريجه لحديث: (لا يؤمن أحدكم حتىٰ يحب لأخيه ما يحب لنفسه من الخير): (أخرجه البخاري (١ / ١١)، ومسلم (١/ ٤٩)، **وأبو عوانة في «صحيحه» (١/ ٣٣)**، والنسائي (٢/ ٢٧١، ٢٧٤)، والترمذي (٢ / ٨٤)، **والدارمي (٢/ ٣٠٧)**، وابن ماجه (رقم ٦٦)، **والطيالسي (رقم ٢٠٠٤)**، وأحمد (٣/ ١٧٧، ٢٠٧، ٢٧٥، ٢٧٨)».اهـ

قلتُ: فلم يكتفِ بما قلته أنت!! مع أن الحديث في «الصحيحين».

وقال العلامة الألباني في «الصحيحة» (ج٧ ص١٥٩٧)؛ في تخريجه لحديث: (أيعجزُ أحدُكم أن يكسبَ كلَّ يومٍ ألفَ حسنةٍ؛! فسأله سائلٌ من جُلسائِه: كيف يكسبُ أحدُنا ألف حسنةٍ؟! قال: يسبّحُ مئةَ تسبيحةٍ، فيُكتبُ له ألفُ حسنةٍ، أويُحطُّ عنه ألفُ خطيئةٍ): (رواه مسلم (٨/ ٧١)، والترمذي (٣٤٦٣)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (١٥٢)، وابن حبان (٨٢٥)، وأحمد (١٤٩٧ ١٥٦٣ و١٦١٢ و١٦١٣)، والهيثم الشاشي في «مسنده» (٦٦)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٣٤- المنتخب منه)، والحميدي (٨٠)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٢٩٤)، والطبراني في «الدعاء» (١٧٠٢ و١٧٠٣ و١٧٠٤و ١٧٠٥ و ١٧٠٦)، والبيهقي في «الدعوات

الكبير» (١٢٩) و«الشُّعَب» (٦٠٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١٢٦٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٥٣٧) و«أخبار أصبهان» (١/ ٨٣)، وأبو يعلىٰ (٧٢٣ و٨٢٩)، والبزار (١١٦٠- زوائده)، والحسن بن عرفة في «جُزئه» (٧٩». اهـ

قلتُ: أفلا تبصر أيها الغبي إلىٰ عزو الشيخ الألباني لهذا الحديث، وأنه لم يكتفِ بما تقوله أنت مع أن الحديث في «صحيح مسلم»؛ فتعلم من الشيخ الألباني.

وقال العلامة الألباني رحمه الله **في «الصحيحة» (ج١ ص٢٧٦)؛ عند تخريجه لحديث: (إن عظم الجزاء مع عظم البلاء، وإن الله إذا أحب قوما ابتلاهم، فمن رضي فله الرضا، ومن سخط فله السخط)**: (أخرجه الترمذي (٢ / ٦٤) وابن ماجه (٤٠٣١) **وأبو بكر البزاز بن نجيح في «الثاني من حديثه»** (٢٢٧ / ٢) عن سعد بن سنان عن أنس عن النبي صلىٰ الله عليه وسلم). اهـ

قلتُ: فلم يكتفِ العلامة الألباني بما ذكرته أيها المتعالم الغبي وزاد في التخريج «الثاني من حديث أبي بكر البزار»؛ فتعلم من الشيخ الألباني أيها الجاهل!.

قلتُ: ويوجد أمثلة كثيرة علىٰ هذا الأمر فارجع إلىٰ كتب العلامة الشيخ الألباني رحمه الله وتعلم منها وتمعن فيها.

قال السراج البلقيني في «محاسن الاصطلاح» (ص٢٤٠): (ولكن الانتهاض لمجرد الاعتراض من جملة الأمراض). اهـ

قلتُ: والمعترض في الحقيقة لا يريد إلا الانتهاض والاعتراض وهذا بسبب مرض قلبه، وإلىٰ الآن لا يريد أن يعالج قلبه المريض في الدين!!، اللهم سلم سلم.

قال تعالىٰ: ﴿وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً﴾ [الإسراء:٣٦].

قلتُ: ولا يجوز لك يا «**أبا قرقاشة التلفي الجهيماني**» أن تتدخل وتتكلم في علم الحديث، وعلىٰ أشكالك السكوت.(١)

وقال المتعالم أبو قرقاشة الغبي في «تغريداته البالية»: (الملاحظة الثانية: أن (الجزء) فيه دلالة علىٰ عدم الإنصاف العلمي لأنك تكتب وتنقل بالنظر لقول واحد والتحقيق العلمي يتوجب عليك فيه أن تنقل أقوال المخالف كذلك ممن صحح الحديث وردهم علىٰ من ضعف الحديث ثم بعد ذلك يتضح علمك الراسخ! عند ترجيح أحد هذه الأقوال.

فدع عنك تخريجات المكتبة الشاملة واللعب هذا). اهـ

قلتُ: أما تعلم أيها الجاهل أن الأصل هو ذكر القول الصحيح الراجح، وأنه لا يذكر الخلاف إلا لمصلحة راجحة وحاجة ماسة، وهذا إن دل دلّ علىٰ جهلك أيها الغبي.

فهل من ذكر القول الراجح واكتفىٰ به يعد من الجهلة؟!!، من أين لك هذا أيها المتعالم، وكم من عالم أفتىٰ بقول صحيح، ولم يذكر القول المخالف له.

قلتُ: وعليك أن تتعلم من العلامة المحدث الألباني رحمه الله والنظر في كتبه.

---

(١) لأنك لم تعرف بطلب العلم علىٰ أيدي علماء أهل السنة والجماعة، فبين لنا من هم العلماء الذين درست عليهم، أم شيخك كتابك أيها البواب!!.

قلتُ: وأما قولك: **(فدع عنك تخريجات المكتبة الشاملة واللعب هذا)**؛ فقد رمتني بدائها وانسلت، فهذا الكلام تقوله لنفسك لأنك أنت من تعتمد علىٰ المكتبة الشاملة ولا تستطيع علىٰ البحث العلمي في الكتب المطبوعة، وإلا الحمد لله لدي كتب كثيرة ليست عندك وعند أشكالك من المتعالمين البوابين.

وقال المتعالم أبو قرقاشة الغبي في «تغريداته البالية»: (ومن الملاحظات كذلك التي تدل علىٰ (التعالم) لو كانت قليلة فلا تضر: إكثارك من (قلت!!) (قلت!!) لم هذا![1]. اهـ

قلتُ: ولماذا أنت منزعج من هذا، فلا بأس بذكر ذلك ما دام هذا القول من قولي، وقولك أنه يدل علىٰ التعالم لا دليل عليه، وانظر إلىٰ كتب العلامة المحدث الألباني رحمه الله وتعلم منها فقد كان رحمه الله يذكر ما أنكرته أنت.

وأقول للبواب:

دع عنك الكتابة لست منها

ولو سودت وجهك بالمداد

قلتُ: فقد تبين جهلك أيها البواب في «**علم الحديث**»: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [المجادلة:١٨].

قال العلامة المحدث الألباني رحمه الله في «الصحيحة» (ج٢ ص٢٢٢): (رأي العالم المختص في علمه حجة علىٰ غير المختص، لا يجوز رده إلا بحجة أقوىٰ). اهـ

---

(١) **قلتُ**: أهذه هي ردودك العلمية!!.

قال أبو الحسن الأثري: فقول أهل الحديث في الحكم علىٰ الأحاديث حجة علىٰ غيرهم؛ لأنهم مختصون في علمهم فقولهم حجة علىٰ غيرهم[1] لا يجوز لأي أحد رد قولهم إلا بحجة تكون أقوىٰ.

قلتُ: ولم يأت هذا البواب بأي رد علمي سواء كان في هذا الحديث أو غيره من الأحاديث التي تناقشنا فيها بل يأتي بشبه كسراب بقيعة مما يدل علىٰ أنه مفلس من العلم عمومـًا ومن علم الحديث خصوصـًا؛ فلا يلتفت إليه.

قال العلامة المحدث الألباني رحمه الله **في «صحيح الترغيب والترهيب» (ج١ ص١٦)؛ عن المتعالمين في علم الحديث كأشكال هذا البواب**: (إنهم جهلة، فلا علم لهم بالحديث متونه، وأصوله). اهـ

قلتُ: وهذا عين الحق والصواب.

قلتُ: فليعلم أخي القارئ الكريم أن هذا البواب لم ينتقد بعلم بل ينتقد علينا بحقد وحسد وجهل وعناد، نعوذ بالله من الخذلان.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله **في «مفتاح دار السعادة» (ج٢ ص٣٣٢)**: (فإن الجاهلَ إذا عَرَفَ وعَلِمَ؛ فهو قريب إلىٰ الانقياد والاتِّباع، وأما المعاندُ، فلا دواءَ له، قال الله تعالىٰ: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [آل عمران:٨٦]). اهـ

---

(١) كأشكال البوابين الذين لم يعرفوا بطلب العلم علىٰ أيدي علماء أهل السنة والجماعة، وشيخهم كتابهم.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله **في «منهاج السنة» (ج٦ ص١٥٠)**: (فإن الجاهل بمنزلة الذباب الذي لا يقع إلا علىٰ العقير (الجريح)، ولا يقع علىٰ الصحيح، والعاقل يزن الأمور جميعـًا هذا وهذا). اهـ

قلت: وهذا البواب من أجهل الناس بعلم الحديث.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله **في «الفتاوىٰ» (ج٢ ص٣٩٦)**: (ومَنْ تَكَلّم في الدّين بلا علم كان كاذبـًا، وإن كان لا يتَعَمَّدُ الكذبَ[1]). اهـ

وقال العلامة الشيخ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله في «إعانة المستفيد» (ج١ ص٣٣٧): (وأخطر ما علىٰ الأمة الآن الدعاة الجُهّال الذين لا يعرفون العلم، ويدعون النّاس بجهل وضلال، أو الدعاة المغرضون الذين يعرفون الحق لكنهم معرضون، يريدون صرف الأمة عن جادّة الصواب). اهـ

قلتُ: والمدعو: «أبو قرقاشة الغبي» من الأصاغر فلا يلتفت إليه.

فعَنْ أَبِي أُمَيَّةَ الجُمَحِيِّ رضي الله عنه **قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللهِ** ﷺ **عَنْ أَشْرَاطِ السّاعَةِ فَقَالَ: (إنّ مِنْ أَشْرَاطِها أَنْ يُلْتَمَسَ العِلْمَ عِنْدَ الأَصَاغِرِ).**

حديثٌ صحيحٌ

أخرجه الطَّبَرَانِيُّ في «الْمُعْجَم الكبير» (ج٢٢ ص٩٠٨)، وفي «المعجم الأوسط» (٨١٣٦)، وعبدُ الغني الْمَقْدِسيُّ في «العلم» (ق/ ١٦/ ط)، وابنُ عبد البَرِّ في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٢)، وابن المبارك في «الزهد» (٦١)، واللالكائي

(١) فما بالك بالذي يتعمد الكذب في العلم، مثل: هذا الغبي الجاهل.

في «الاعتقاد» (١٠٢)، والداني في «الفتن» (ج٤ ص٨٤٨)، والخطيبُ في «الجامع لأخلاق الراوي» (ج١ ص١٣٧)، وفي «الفَقيه والْمُتفقّه» (ج٢ ص٧٩)، وفي «نَصيحةِ أهلِ الحديث» (ص٢٧)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (ج٥ ص٢٨٢٩) من عدة طرق[1] عن ابنِ لهَيِعَةَ عن بَكْرِ بن سَوادة عن أَبِي أُميّةَ به.

قلتُ: وهذا إسناده صحيح.

قال العلامة المحدث الألباني رحمه الله **في «الصحيحة» (ج٢ ص٣٠٩)**: (قلت: وهذا إسناد جيد لأن حديث ابن لهيعة صحيح إذا كان من رواية أحد العبادلة عنه وابن المبارك منهم). اهـ

وقَالَ ابنُ عبدِ البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٧)**: (وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ .. إِنَّ الصَّغِيرَ ... **إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الَّذِي يُسْتَفْتَىٰ وَلا عِلْمَ عِنْدَهُ**).اهـ

وَقَالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٧)**: (وَقَالُوا: الْجَاهِلُ صَغِيرٌ وَإِنْ كَانَ شَيْخًا، **وَالْعَالِمُ كَبِيرٌ وَإِنْ كَانَ حَدَثًا**). اهـ

وَقَالَ الحافظُ ابنُ عبدِ البَرِّ رحمه الله **في «جامع بيان العلم» (ج٢ ص٦١٧)**: (وَذَكَرَ أَبُو عُبَيْدٍ – يَعْني: الْقَاسِمُ بْنُ سَلَّامٍ – فِي تَأْوِيلِ هَذَا الْخَبَرِ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ كَانَ يَذْهَبُ بِالأَصَاغِرِ إِلَىٰ أَهْلِ الْبِدَعِ وَلا يَذْهَبُ إِلَىٰ السِّنِّ). اهـ

---

(١) وهم: عبد الله بن المبارك، وكامل بن طلحة الجَحْدَري، وعفيف بن سالم الموصلي.

قلتُ: فالحديث من رواية أحد العبادلة عن ابن لهيعة؛ فهو صحيح.

وَقَالَ العلَّامةُ المحدث ناصر الدِّين الأَلْبَانِيُّ رحمه الله **في «الصّحيحة» (ج٢ ص٣١٠)**: (يَبْدُو لي أَنَّ الْمُرادَ بـ(الأَصَاغرِ) هُنَا **الجهلةُ الَّذين يتكلَّمونَ بغيرِ فقهٍ** في الكِتَابِ، والسُّنةِ **فَيُضِلُّونَ وَيِضلُّون**). اهـ

وقال السخاوي رحمه الله **في «الأجوبة المرضية» (ج٣ ص٩٩٤)**: (وإنما المراد بالصغر، النقص في الفهم، والعقل، والنظر في أمور الدين، ومصالح المسلمين[1]. اهـ

قلتُ: كأشكال هذا الصغير المتعالم البواب!!.

❁ ❁ ❁

(١) **قلتُ**: واجتماع النقص في الفهم، والعقل، والنظر في أمور الدين، ومصالح المسلمين في هذا المعترض الخسيس الذي مثله كمثل الحمار يحمل كتبًا علمية نافعة ولا يفهم ما فيها!.

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

اللهُ تَعَالَى عَوْنِي، وبِهِ تَوْفِيقِي

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ:

«إِذَا بَقِيَ نِصْفٌ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا»

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (إِذَا بَقِيَ نِصْفٌ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَأَمْسِكُوا عَنِ الصَّوْمِ حَتَّىٰ يَكُونَ رَمَضَانُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَلَا تَصُومُوا). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّىٰ رَمَضَانَ). وَفِي رِوَايَةٍ: «إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ، فَأَفْطِرُوا حَتَّىٰ يَجِيءَ رَمَضَانُ). وَفِي رِوَايَةٍ: (لَا صَوْمَ بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ حَتَّىٰ رَمَضَانَ). وَفِي رِوَايَةٍ: (إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَكُفُّوا عَنِ الصَّوْمِ).

حديثٌ منكرٌ

أَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ في «سُننِهِ» (ص٣٦١ ح٢٣٣٧)، والتِّرْمِذِيُّ في «سُننِهِ» (ص٤٣٢ ح٧٣٨)، والنَّسَائِيُّ في «سُننِهِ الكُبْرىٰ» (ج٣ ص٢٥٤ ح٢٩٢٣)، وابنُ مَاجَه في «سُننِهِ» (ص٢٥٠ ح١٦٥١)، وأحمدُ في «مُسندِهِ» (ج١٥ ص٤٤١ ح٩٧٠٧)، وابنُ حِبَّانَ في «صَحيحِهِ» (ص٩٩١ ح٣٥٨٩)، و(ص٩٩١ ح٣٥٩١)، والدَّارِمِيُّ في «سُننِهِ» (ص٢٣٢ ح١٧٧٥)، و(ص٢٣٢ ح١٧٧٦)، والدَّارَقُطْنِيُّ في «سُننِهِ» (ج٢ ص١٧١ ح٢٢٨٨)، وفي «الغَرَائب والأَفْراد» (ج٥ ص٢١٨-الأطراف)، والبَيْهَقِيُّ في «سُننِهِ الكُبْرَىٰ» (ج٤ ص٣٥٢ ح٧٩٦١)، و(ج٤ ص٣٥٣

ح٧٩٦٢)، وفي «مَعْرفة السُّنن» تعليقـًا (ج٦ ص٢٤٠)، والخِلَعِيُّ في «الخِلَعِيَّات» (ص٣٤٠)، وابنُ أَبِي عَاصِمٍ في «الصَّوْمِ» (ج١ ص٣٣٢ –الأَجْوبة الْمَرضية)، وابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «الْمُصنَّف» (ج٤ ص٣٥ ح٩١١١)، والحَرْبِيُّ في «الحَرْبيَّاتِ» (ص٣٣٦)، وعبدُ الرَّزاق في «الْمُصنَّف» (ج٤ ص١٦١ ح٧٣٢٥)، والطَّبَرَانِيُّ في «مُسْنِدِ الشَّاميينَ» (ج٣ ص٧٤ ح١٨٢٧)، وفي «الْمُعْجَم الأَوْسَط» (ج٧ ص٦٥ ح٦٨٦٣)، والبَغَوِيُّ في «شَرْح السُّنَّة» (ج٦ ص٢٣٨ ح١٧٢١)، وفي «مَصَابيح السُّنَّة» (ج٢ ص٦٩)، وأَبُو عَوانةَ في «مُسْتخرجِهِ» (ج٢ ص١٧١ ح٢٧٠٩)، و(ج٢ ص١٧١ ح٢٧١٠)، و(ج٢ ص١٧١ ح٢٧١١)، و(ج٢ ص١٧١ ح٢٧١٢)، و(ج٢ ص١٧٢ ح٢٧١٣)، والطَّحَاوِيُّ في «شَرْح مَعاني الآثار» (ج٢ ص٨٢ ح٣٣١٩)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «أَخْبار أَصْبهان» (ج١ ص ٣٣٥)، والشَّجَرِيُّ في «الأمالي» (ج٢ ص٥١ ح١٥٥١)، و(ج٢ ص١٤٣ ح١٨٩٤)، و(ج٢ ص١٤٥ ح١٩٠١)، وابنُ العَدِيم في «تاريخِ حَلَب» (ج٢ ص٧٨٣)، وابنُ حَزْمٍ في «الْمُحلَّىٰ» (ج٧ ص٢٥)، وابنُ عَبْدِ البَرِّ في «الاسْتذكَار» تعليقـًا (ج١٠ ص٢٣٨)، وابنُ الجَوْزِيُّ في «جَامِعِ الْمَسَانِيدِ» (ج٥ ص٣٠٥)، وفي «الحَدَائِقِ» (ج٢ ص٢٦٢)، والْمَحَامِليُّ في «الفوائد» (ج١ ص٣٥ – الأَجْوبة الْمَرْضية)، والدَّيلمِيُّ في «فِرْدوس الأخبار» (ج١ ص٣٢١)، وابنُ الْمُقرئ في «مُعْجمهِ» (ص٦٠ ح٩٦)، و(ص١٠٦ ح٢٦٣)، و(ص٢٤٤ ح٧٩٥)، وتَمَّامُ الرَّازيُّ في «فَوائدهِ» (ج١ ص٣٣٩ ح٨٦١)، وابنُ أَبِي الصَّقْرِ في «مَشْيختهِ» (ص٧٨ ح١١)، و(ص٧٩ ح١٢)، و(ص١١٠ ح٣٩)، و(ص١١٠ ح٤٠)، وأَبُو طَاهرٍ الْمُخَلِّص في «الْمُخَلِّصِيَّاتِ» (ج٢ ص٢٤٧ ح١٤١)، وأَبُو بَكْرٍ الشَّافِعِيّ في

«الغَيْلانيَّاتِ» (ص٢١٥ ح٥٧١)، وأَبُو الشَّيْخ في «حَديثِهِ» (ص٢١٠ ح١١١)، والدَّيْنَوَرِيُّ في «الْمُجَالسةِ» (٢٦٥٤)، وضِيَاءُ الدِّين الْمَقْدِسِيُّ في «الْمُنْتقىٰ مِنْ مَسْموعَاتِ مَرْو» (ق/ ٨/ ط)، و(ق/ ٩٠/ ط)، والعُقَيْلِيُّ في «الضُّعفاء الكبير» (ج٣ ص٣٥٤)، والجُوْرقَانِيُّ في «الأباطيل والْمَناكير» (ص٢٥٠ ص٤٨٩)، والخطيبُ البَغْدَاديّ في «تاريخ بَغْدَاد» (ج٨ ص٤٧)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكَامل» (ج١ ص٣٦٦)، و(ج٥ ص٥٠١)، وابنُ عَسَاكرٍ في «تاريخِ دِمَشق» (ج٥٥ ص٣٢)، وابنُ بَشْكُوَالٍ في «الفَوَائِدِ الْمُنْتَخَبةِ» (ج٢ ص٤٩٦ ح٧١١)، و(ج٢ ص٤٩٧ ح٧١٢)، و(ج٢ ص٤٩٧ ح٧١٣)، و(ج٢ ص٤٩٨ ح٧١٤)، و(ج٢ ص٤٩٨ ح٧١٧)، والأَسْكَدَارِيُّ في «طَنِينِ الْمُجَلْجَلاَتِ» (ق/ ١٣٣/ ط)، والسِّنْدِيُّ في «حَصْرِ الشَّارد» (ج٢ ص٦٨٣)، والأَيُّوبيُّ في «الْمَنَاهِلِ» (ص٢١١)، وابنُ طُولُون في «الفِهْرِسْت الأَوْسَطِ» (ج٢ ص١٤٤)، والجَوْهَرِيُّ في «الْمَجْلسِ السَّابعِ مِنْ أَمَالِيهِ» (ق/ ٣/ ط)، وعُمَرُ بنُ أَحْمدَ الشَّمَاع في «الْمُجلَّدِ الأَوَّلِ مِنْ ثَبْتِهِ» (ق/ ١٦٩/ ط) مِنْ طريقِ عَبْدِ العَزِيزِ بنِ مُحَمَّدٍ، وأبي العُمَيْسِ عُتبة، وعبدِ الرَّحمنِ بنِ إبراهيمَ، وسُفيانَ بنِ عُيينةَ، ومُسلمِ بنِ خالد، وأبي الفَضْلِ ابنِ العَلاَء، والأَوْزاعيِّ، والأَعْمشِ، ورَوْح بنِ القاسم، ورَوْح بنِ الهَيْثم، والزُّبيديّ، وزُهَيْرِ بنِ محمد، وشُعْبةَ، وزُهَيْر بنِ مُعاوية، وإبراهيمَ بنِ أَبِي يَحْيىٰ كُلُّهم عَنْ العَلاَءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ... فذكرَهُ بألفاظٍ عِنْدهُم.

قلتُ: وهذَا الحَدِيثُ أعلَّهُ أئمَّةُ الجَرْحِ والتَّعديلِ؛ بالعَلاَءِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ بنِ يَعقُوبَ الحُرَقِيِّ، وَهُوَ وإنْ كَانَ صَدُوقًا إلاَّ أنَّه يُخْطِئُ ويُخالفُ، وقَدْ أَنْكَرَ عَليهِ الحُفَّاظُ هَذَا الحَدِيثِ.(١)

قالَ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «تَقريبِ التَّهْذيب» (ص٦٠٣)؛ عَنِ العَلاَءِ:** (صَدوقٌ رُبَّمَا وَهِمَ).

وقالَ الحافظُ أَبُو دَاودَ رحمه الله: (سُهَيْلٌ أَعَلا عِندَنَا مِنَ العَلاَءِ **أَنْكَرُوا عَلَىٰ العَلاءِ صِيامَ شَعْبَان؛** يعني: **(حَديث إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلاَ تَصُومُوا)**.(٢) اهـ

وقالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله **في «سِيرِ أَعْلام النُّبلاء» (ج٦ ص١٨٧)؛ عَنِ العَلاَءِ:** (لاَ يَنْزِلُ حَدِيْثُه عَنْ دَرَجَةِ الحَسَنِ، **لَكِنْ يُتَجَنَّبُ مَا أُنْكِرَ عَلَيْهِ** ... وَمِنْ أَغرَبِ مَا أَتَىٰ بِهِ عَنْ أَبِيْهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوْعًا: **(إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَلاَ تَصُوْمُوا** ...)، الحَدِيْثَ). اهـ

وقالَ الحافظُ الخَلِيليُّ رحمه الله **في «الإرشادِ في مَعْرفةِ عُلماءِ الحَديثِ» (ج١ ص٢١٨)**: (الْعَلاَءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْقُوبَ مَوْلَىٰ الْحُرَقَةِ: مَدِينِيٌّ مُخْتَلَفٌ فِيهِ؛ **لِأَنَّهُ يَتَفَرَّدُ بِأَحَادِيثَ لَا يُتَابَعُ عَلَيْهَا**؛ كَحَدِيثٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: **(إِذَا**

---

(١) قالَ شيخُ الإسلامَ ابنُ تيميةَ رحمه الله في «الفتاوىٰ» (ج١٣ ص٣٥٢)؛ عَنْ أَهْلِ الحَدِيثِ: (يُضَعِّفُونَ مِنْ حَدِيثِ الثِّقَةِ الصَّدُوقِ الضَّابِطِ أَشْيَاءَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ غَلِطَ فِيهَا بِأُمُورٍ يَسْتَدِلُّونَ بِهَا، وَيُسَمُّونَ هَذَا عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ مِنْ أَشْرَفِ عُلُومِهِمْ بِحَيْثُ يَكُونُ الْحَدِيثُ قَدْ رَوَاهُ ثِقَةٌ ضَابِطٌ وَغَلِطَ فِيهِ). اهـ

(٢) انظر: «تَهذيب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ج٨ ص١٨٧).

كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلَا صَوْمَ حَتَّىٰ رَمَضَانَ» وَقَدْ أَخْرَجَ مُسْلِمٌ فِي الصَّحِيحِ الْمَشَاهِيرَ مِنْ حَدِيثِهِ، دُونَ هَذَا، وَالشَّوَاذِّ[1]. اهـ

وقالَ البَرْذَعِيُّ رحمه الله **في «سُؤالاتِهِ» (ج٢ ص٣٨٨)**: (وشَهدتُ أَبَا زُرْعَةَ يُنكرُ حَديثَ العَلاَءِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ (**إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ**) وَزَعَمَ أَنَّهُ مُنْكَرٌ). اهـ

وقَالَ أَبُو دَاوُدَ رحمه الله **في «سننه» (ص٣٦١)**: (وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، لَا يُحَدِّثُ بِهِ، قُلْتُ لِأَحْمَدَ: لِمَ قَالَ؟ لِأَنَّهُ كَانَ عِنْدَهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصِلُ شَعْبَانَ بِرَمَضَانَ، وَقَالَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ خِلَافَهُ). اهـ

وقالَ الحافظُ البَيْهَقِيُّ رحمه الله **في «سُننِهِ الكُبْرىٰ» (ج٤ ص٣٥٣)**: (قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: **هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ**، قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لَا يُحَدِّثُ بِهِ). اهـ

وقالَ الحافظُ ابنُ رَجَبٍ رحمه الله **في «لطائفِ المَعارف» (ص١٣٥)**: (وتكلَّمَ فيهِ؛ – أي: الحَديث – مَنْ هُوَ أَكبرُ مِنْ هَؤلاءِ؛ – أي: مِنَ التِّرْمِذِيِّ، وابنِ حِبَّانَ، والحَاكم، والطَّحَاوِيِّ، وابنِ عَبْدِ البَرِّ – وأَعْلم، وقَالُوا: هُوَ حَدِيثٌ مُنْكَرٌ مِنْهم: عبدُ الرَّحمنِ بنُ الْمَهْديّ، والإمامُ أحمدُ، وأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، والأَثرمُ[2]، وقالَ الإمامُ أحمدُ: **لم يَرْوِ العَلاَءُ حَدِيثًا أَنْكَرَ مِنْهُ**، وَردَّهُ بحديثِ: (**لاَ تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ**». اهـ

---

(١) وانظر: «تَهذيب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ج٨ ص١٨٧).

(٢) انظر: «السُّنن» للتِّرْمِذِيِّ (ص٤٣٢)، و«لطائف المعارف» لابنِ رَجَبٍ (ص١٣٥)، و«الصَّحيح» لابنِ حِبَّان (ص٩٩١)، و«الْمَقَاصد الحَسَنة» للسَّخَاوي (ص٣٥)، و«الفَتْح الرَّبانِيّ» للسَّاعاتيِّ (ج١٠ ص٢٠٧)، و«الاسْتِذكار» لابنِ عَبْدِ البَرِّ (ج١٠ ص٢٣٩).

وقَالَ الحَافِظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «فَتْحِ البَارِي» (ج٤ ص١٢٩)**: (وَقَالَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ يَجُوزُ الصَّوْمُ تَطَوُّعًا بَعْدَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ، وَضَعَّفُوا الْحَدِيثَ الْوَارِدَ فِيهِ، وَقَالَ أَحْمدُ، وابنُ مَعِينٍ؛ إِنَّهُ مُنْكَرٌ). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ الزَّيلعِيُّ رحمه الله **في «نَصْبِ الرَّاية» (ج٢ ص٤٤١)**: (وَرُوِيَ عَنْ الْإِمَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ قَالَ: **هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِمَحْفُوظٍ**، قَالَ: وَسَأَلْت عَنْهُ ابنَ مَهْدِيٍّ فَلَمْ يُصَحِّحْهُ: وَلَمْ يُحَدِّثْنِي بِهِ، وَكَانَ يَتَوَقَّاهُ، قَالَ أَحْمَدُ: وَالْعَلَاءُ ثِقَةٌ، لا يُنكرُ مِنْ حَدِيثِهِ إلَّا هَذَا). اهـ

وقَالَ الحَافِظُ البَيْهَقِيُّ رحمه الله **في «مَعْرفة السُّنن» (ج٦ ص٢٤٠)**: (وَأَمَّا حَدِيثُ الْعَلَاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **(إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَلَا تَصُومُوا)** فَقَدْ قَالَ أَبُو دَاوُدَ: قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَكَانَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ لَا يُحَدِّثُ بِهِ). اهـ

وقالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ رحمه الله **في «بُلُوغِ المَرامِ» (ص١٩٣)**: (رَوَاهُ الخَمْسَةُ، واسْتَنْكَرَهُ أَحْمَدُ). اهـ

وقالَ العَلاَّمةُ مُقبلُ بنُ هَادِي الوَادِعِيُّ رحمه الله **في «أحاديث مُعلَّة ظاهرُهَا الصِّحَة» (ص٤٢٥)**: (هَذَا الحَدِيثُ إِذَا نَظَرْتَ إِلَىٰ سَنَدِهِ حَكَمْتَ عَلَيْهِ بالحُسنِ، ولكنْ فِي «فَيْضِ القَدِيرِ» بَعْدَ عَزوِهِ لأحمدَ، وأَصْحَابِ السُّننِ؛ بلفظِ **(إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ)**؛ أنَّ الإمامَ أحمدَ قَالَ: هُوَ غيرُ مَحْفوظٍ. وفي «سُنَنِ البَيْهَقِيّ» عَنْ أَبِي دَاودَ عَنْ أحمدَ: مُنكرٌ، وقالَ ابنُ حَجَرٍ: وكانَ ابنُ مَهْدي يتَوقَّاهُ). اهـ

قلتُ: وتابعَ العَلاَءَ بنَ عَبْدِ الرَّحمنِ، مُحَمَّدُ بنُ الْمُنْكَدِرِ عَلَيْهِ:

عِنْدَ ابنِ الأَعْرَابيِّ في «مُعْجمه» (ج٢ ص٦٠٦ ح١١٩٨)، وابنِ عَدِيٍّ في «الكَامل» (ج١ ص٣٦٦) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدِ بنِ عُبَيْدٍ، ويحيىٰ بنِ عَبْدِ اللهِ الأَوانيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمِ بنِ أبي يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

قلتُ: وهَذهِ مُتابعةٌ لا يُفرحُ بِهَا، فَهِيَ وَاهيةٌ مِنْ أَجْلِ إبراهيمِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي يَحْيَىٰ الأَسلمِيِّ، وَهُوَ مَتْروكُ الحَدِيث.

قَالَ عنهُ ابنُ حَجَرٍ: (متروك)، وَقَالَ أحمدُ: (كانَ يَرْوِي أحاديثَ مُنْكرة لَيْسَ لَهَا أَصْلٌ)، وقَالَ النَّسَائِيُّ: (مَتْرُوك)، وقَالَ الدَّارَقُطْنِيُّ: (ضعيفُ الحديثِ، ضعيفُ الدِّينِ، رافِضيٌّ، قَدَرِيٌّ)، وقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: (كَذَّابٌ مَتْروك الحَدِيث).[1]

قلتُ: وكَذَلِكَ إبراهيمُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ أَبِي يَحْيَىٰ الأَسلمِيِّ، مُدلِّسٌ، وقد ذكرَهُ ابنُ حَجَرٍ في (الْمَرتبةِ الخَامسةِ) مِنَ الْمُدلسِينَ، ووصفهُ أحمدُ، والدَّارَقُطْنِيُّ، وغَيْرُهما بالتَّدليس.[2]

واخْتُلِفَ عَلَىٰ إبراهيمَ بنِ مُحَمَّدٍ في سَنَدِهِ:

---

(١) انظر: «تَهذيب الكَمال» للمِزِّيِّ (ج٢ ص١٨٤)، و«تَهذيب التَّهذيب» لابنِ حَجَرٍ (ج١ ص١٥٨)، و«تَقْريب التَّهذيب» له (ص٦٦)، و«الضُّعفاء والْمَتروكين» لابنِ الجَوْزِيِّ (ج١ ص٥١)، و«الضُّعفاء الكَبير» للعُقَيْلِيِّ (ج١ ص٦٢)، و«ميزان الاعتدال» للذَّهَبِيِّ (ج١ ص٩٢)، و«الْمَجْرُوحِين» لابنِ حِبَّانَ (ج١ ص١٠٢).

(٢) انظر: «تَعْرِيف أَهْل التَّقديس بِمَراتبِ الْمُوصوفين بالتَّدليس» لابنِ حَجَرٍ (ص١٣٧)، و«التَّبيين لأسماءِ الْمُدلسين» لسبط ابنِ العَجْميّ (ص١٤).

❁ **فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بنُ عُبَيْدٍ، ويَحْيَىٰ بنُ عَبْدِ اللهِ الأَوانيّ عَنِ إِبْرَاهِيمَ بنِ أَبِي يَحْيَىٰ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْقُوبَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ به.**

أخرجَهُ ابنُ الأَعْرَابيِّ في «مُعْجمه» (ج٢ ص٦٠٦ ح١١٩٨)، وابنُ عَدِيٍّ في «الكَامل» (ج١ ص٣٦٦).

تقدم الحكم عليه.

❁❁ **وَرَوَاهُ عُثْمَانُ بنُ عَبدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ** ﷺ **به.**

أخرجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في «الكامل» (ج١ ص٣٦٦).

قلتُ: وهَذَا سَنَدُهُ واهٍ، وله عِلَّتانِ:

الأُولىٰ: عُثْمَانُ بنُ عبدِ الرَّحْمَن الطرَّائفيُّ الْقُرشِي، وهو ضعيف الحديث.(١)

الثَّانيةُ: إبراهيمُ بنُ محمد بنِ أَبِي يَحْيَىٰ الأَسْلَمِيّ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الحَديث؛ كَمَا تَقَدَّمَ.

قُلْتُ: فَالحَدِيثُ لاَ يَصُحُّ؛ لأَنَّهُ مِنَ الْمُقَرَّر عِنْدَ «**أَهْلِ الحَدِيثِ**» أَنَّ الحَدِيثَ الصَّحِيحِ هُوَ مَا اجْتَمَعَ فِيهِ هَذِهِ الشُّرُوطُ:

(١) اتِّصَالُ السَّنَدِ فِي جَمِيعِ طَبَقَاتِهِ.

(٢) ثِقَةُ رُوَّاتِهِ، وَعَدَالَتُهُم.

(٣) عَدَمُ الشُّذُوذ.

---

(١) انظر: «تَقْريب التَّهْذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٥٢٧)، و«الضُّعفاء والْمَتروكين» لابنِ الجَوْزِيِّ (ج٢ ص١٦٩).

(٤) عَدَمُ العِلَّةِ.[١]

قلتُ: وتَابعَ إبراهيمَ بنَ مُحَمَّدٍ، مَنْكدرُ بنُ مُحَمَّدٍ عَليهِ:

عِنْدَ الطَّبَرَانِيِّ في «الْمُعْجَم الأَوْسَط» (ج٢ ص٢٦٤ ح١٩٣٦) مِنْ طَرِيقِ أَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ نَافِعٍ قَالَ: نا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ الْمُنْكَدِرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ يَعْقُوبَ الْحُرَقِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ به.

قلتُ: وهَذِه مُتَابعَةٌ لاَ يُفرحُ بِهَا أَيْضـًا ولَهَا ثَلاَثُ عِلَلٍ:

الأُولَىٰ: أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بنِ نَافِعٍ، وَهُوَ مَجْهُولٌ.

قَالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله في «مِيزَان الاعتدال» (ج١ ص١٦٢): (لاَ أَدْري مَنْ ذَا؟ ذكرَهُ ابنُ الجَوْزِيّ مرَّةً، وقَالَ: اتَّهمُوهُ. كَذَا قالَ، لم يَزِد). اهـ

الثَّانيَةُ: عَبْدُ اللهِ بنُ الْمُنْكَدِرِ، وَهُوَ مَجْهولٌ.

قَالَ الحافظُ الذَّهَبِيُّ رحمه الله في «المُغْني في الضُّعفاء» (ج١ ص٣٥٩): (عَبْدُ اللهُ بنِ الْمُنْكَدرِ بنِ مُحَمَّدِ بن الْمُنْكَدر؛ فِيهِ جَهَالَةٌ وَله خبرٌ مُنكر[٢]. اهـ

---

(١) انظر: «نُزْهة النَّظَر» لابنِ حَجَرٍ (ص٧٧-النُّكت علىٰ نُزهةِ النَّظَر)، و«اخْتصار عُلومِ الحديث» لابنِ كَثِيرٍ (ص٩)، و«الْمُنتخب في عُلومِ الحَديث» لابنِ التُّركماني (ص٤٨)، و«تَدْريب الرَّاوِي» للسُّيُوطيِّ (ص٣٢)، و«فَتْح ذِي الجلاَل والإكرام» لشيخِ شَيْخنا ابنِ عُثيمين (ج١ ص٥٥)، و«النَّجم الوَهَّاج» لشَيخنا فوزيِّ الأثريّ (ص٣٤).

(٢) وانظر: «مِيزان الاعتدال» له (ج٢ ص٤٥٣)، و«ديوان الضُّعفاء» له أيضـًا (ص٢٣٠).

وقَالَ العُقَيْلِيُّ رحمه الله في «الضُّعفاء الكبير» (ج٢ ص٣٠٣): (عَبْدُ اللهِ بنُ الْمُنْكَدِرِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ الْمُنْكَدِرِ عَنْ أَبِيهِ، وَلَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ). اهـ

الثَّالثةُ: الْمُنْكَدرُ بنُ مُحَمَّدِ بن الْمُنْكَدرِ القُرشيّ، وَهُوَ لَيّنُ الحَدِيث؛ كَمَا في «تَقْرِيبِ التَّهْذيب» لابنِ حَجَرٍ (ص٧٧٨).

قلتُ: ولَا يُعْرَفُ هذَا الحديثَ إلَّا مِنْ هذَا الوَجْهِ.

قالَ الحافظُ النَّسَائِيُّ رحمه الله في «السُّنن الكُبْرىٰ» (ج٣ ص٢٥٤): (لَا نَعْلَمُ أَحَدًا رَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرَ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ). اهـ

وأَرْودَهُ الحافظُ أَبُوُ الفَضْلِ الْمَقْدِسِيُّ في «أَطْرافِ الغَرائبِ والأَفْراد» (ج٥ ص٢١٨).

وزَعَمَ الحافظُ السَّخَاوِيُّ في «الْمَقاصدِ الحَسنَةِ» (ص٥٧)؛ أن العَلاءَ لم يَتفرَّدْ بهِ، وأنَّ لهُ متابعـًا في روايتهِ عَنْ أبيهِ، فقَدْ رَوَىٰ الطَّبرانِيُّ في «الْمُعْجم الأَوْسَط» (ج٢ ص٢٦٤)؛ الحديثَ قَائِلاً: حَدَّثنا أحمدُ بنُ مُحمَّدِ بنِ نَافعٍ، قَالَ: أَخبْرنَا عُبيدُ اللهِ بنُ عَبْدِ اللهِ الْمَنْكَدِرِيّ، قَالَ: حَدَّثني أَبِي عَنْ أبيهِ عَنْ جَدّهِ عَنْ عَبدِ الرَّحمنِ بنِ يَعقُوبَ الحُرَقِيّ **عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ فَأَفْطِرُوا»**.

قالَ الطَّبرانِيُّ عَقبهُ: لم يَرْوِ هذَا الحديثَ عَنْ مُحمَّد بنِ الْمُنْكَدرِ إلَّا ابنهُ الْمُنْكَدِرُ، تَفرَّدَ به ابنُهُ: عبدُ اللهِ.

والحقُّ أنّ هذَا الحديثَ لا يَصلحُ للاسْتشهَادِ، فَضْلاً عَنْ أنْ يشدَّ عَضد رِوَايةِ العَلاءِ؛ إذْ هُوَ مُسلسَلٌ بالضُّعفاءِ والْمَجاهِيل.(١)

قلتُ: وبهذا تَبيَّنَ أنَّ الشّاهدَ غيرُ صَالحٍ للاعْتبارِ، فَهُوَ جَزْمًا مِنْ أَوهامِ الْمُنْكَدر بنِ مُحمَّد، وغَيْرِهِ، ويَبْقىٰ الحديثُ مِنْ أفرادِ العَلاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ عَنْ أبيهِ.

وفي الخِتَامِ أقولُ: فتبيَّنَ لَكَ أَخِي القَارئ الكَرِيم بَعْدَ البَحْثِ أَنَّ **الحديثَ شَاذٌّ ومُعلّ**؛ وأَعلهُ أئمَّةٌ مِنْ **(أَهْلِ الحَدِيث)**، فَلاَ يُحْتجُّ بالحَدِيثِ فِي الأَحْكَامِ بعدَ أن أنكرَهُ الحُفّاظُ مِنْ حَديثِ العَلاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، **ولَا يُلتفتُ إلىٰ مَنْ صَححهُ بعدَ اسْتنكارِهِ مِنْ أَئمّةِ النَّقْدِ** مِثْل: الإمامِ ابنِ مَهْدِيّ، والإمامِ ابنِ مَعِين، والإمامِ ابنِ حَنْبلٍ، وغَيْرِهم.(٢)

قالَ شيخُ شَيخِنا العَلامةُ مُحمَّد بنُ صَالحٍ العُثيمين رحمه الله **في «شَرْح المَنظومة البَيْقُونيَّةِ» (ص٨٩)**: (وهلْ يُشْترطُ في الشُّذُوذِ أنْ يكُونَ في حَدِيثٍ وَاحدٍ بمَعْنىٰ أَنْ يَكُوَن هذَا الحديثُ رَواهُ جَماعةٌ علَىٰ وَجْهٍ، ورَواهُ فردٌ علَىٰ وَجْهٍ يُخالفُ الجَماعةَ أَوْ لاَ يُشْترطُ.

---

(١) وانظر: «مِيزان الاعتدال» للذَّهَبِيِّ (ج١ ص١٤٦)، و«الضُّعفاء الكبير» للعُقَيْلِيِّ (ج٢ ص٣٠٣)، و«الجَرْح والتَّعديل» لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ج٨ ص٤٦٥).

(٢) وانظر: «سُبل السَّلام» للصَّنعانِيِّ (ج٢ ص٦٤٢)، و«نَيْل الأَوْطار» للشَّوْكانِيِّ (ج٤ ص٢٦٠)، و«لطائف الْمَعارف» لابنِ رَجَبٍ (ص١٥١)، و«الفَتح الرَّبانيِّ» للسَّاعاتِيِّ (ج١٠ ص٢٠٧).

نقولُ: لَا يُشْترطُ، يُمكنْ أنْ يكُونَ في حَديثٍ، وفي حَدِيثَيْنِ، هذَا هُوَ الّذي يَظهرُ لَنَا مِنْ تَصرفاتِ العُلمَاءِ.

مِثالُ ذَلِكَ: ما أَخْرجَ أَصْحابُ السُّنن مِنْ حَديثِ أَبِي هُرَيْرةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **(إِذَا انْتَصَفَ شَعْبانُ فَلَا تَصُومُوا)** وهذَا الحديثُ صَححهُ بعضُ العُلَماءِ، وقالَ: إنَّه يُكرهُ الصِّيامَ تَطوعـًا إذَا انْتصفَ شَعْبانُ، إلّا مَنْ كَانتْ لَه عَادةٌ فلَا كَراهةٌ، وقالَ الإمامُ أحمدُ: لا يُكرهُ؛ لأنَّ هذَا الحديثَ شَاذٌّ، لأنَّهُ يُخالفُ حديثَ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ الّذي في الصّحِيحَيْنِ، وَهُوَ قولُه ﷺ: **(لَا تَقَدَّمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلًا كَانَ يَصُومُ يَوْمًا فَلْيَصُمْهُ)**؛ وذَلِكَ لأَنّ الحَدِيثَ الثَّانِي يَدلُّ علَىٰ جَوازِ الصِّيامِ قَبْلَ اليَوْمَيْنِ، وَهُوَ أَرْجحُ مِنَ الأَوَّلِ.

إذاً نفهمُ من هذَا أنَّ الشُّذوذَ ليسَ شَرْطـًا أن يَكُونَ في حَديثٍ وَاحدٍ). اهـ

قلتُ: ومِنَ الأَحاديث الّتي رُويتْ خِلَاف حَديثِ العَلاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحمنِ الّتي تدلُّ علَىٰ شُذُوذِهِ، وتَفردِهِ، وَهِيَ:

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: (لاَ يَتَقَدَّمَنَّ أَحَدُكُمْ رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمَهُ، فَلْيَصُمْ ذَلِكَ اليَوْمَ).[1]

(٢) وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، قَالَتْ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّىٰ نَقُولَ: لاَ يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّىٰ نَقُولَ: لاَ يَصُومُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ).[1]

---

(١) أَخرجَهُ البُخَارِيُّ في «صَحِيحِهِ» (١٩١٤)، ومُسْلِمٌ في «صَحِيحِهِ» (١٠٨٢).

(٣) وعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ: (مَا رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؛ إِلَّا شَعْبَانَ وَرَمَضَانَ).

حديثٌ صحيحٌ

أَخرجَهُ التِّرْمِذِيُّ في «سُننِهِ» (٧٤٦)، وفي «الشَّمَائلِ الْمُحمّديَّةِ» (٣٠٢)، والنَّسَائِيُّ في «السُّنن الكُبرىٰ» (٢٦٦١)، وفي «الْمُجتبىٰ» (ج٤ ص٢٠٠)، وابنُ مَاجَه في «سُننِهِ» (١٦٤٨)، وأحمدُ في «الْمُسْند» (٢٦٥١٧)، والدَّارِمِيُّ في «الْمُسْند» (١٨٩١) مِنْ طُرُقٍ عَنْ مَنْصُور ابنِ الْمُعْتمرِ، عَنْ سَالِمِ بنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا بِهِ.

قلتُ: وهذَا سَنَدُهُ صحيحٌ، وقد صَححهُ الشَّيْخُ الأَلبانيُّ في «صَحيحِ التَّرغيبِ والتَّرْهيبِ» (ج١ ص٥٩٦).

وقالَ التِّرْمِذِيُّ في «سُننه»: حديثٌ حسنٌ.

وقالَ في «الشَّمائل المُحمّديّةِ»: هَذَا إِسنَادٌ صَحِيحٌ وَهَكَذَا قَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ. وَرَوَىٰ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ وَاحِدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَدْ رَوَىٰ الْحَدِيثَ، عَنْ عَائِشَةَ، وَأُمِّ سَلَمَةَ جَمِيعًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

=

(١) أَخرجَهُ البُخَارِيُّ في «صَحِيحِهِ» (١٩٦٩)، ومُسْلِمٌ في «صَحِيحِهِ» (١١٥٦)، وأَبُو يَعْلَىٰ في «الْمُسْنِدِ» (٢٧٨٨)، وأَبُو نُعَيْمٍ في «الْمُسْتَخْرجِ» (ج٣ ص١١٥٦).

فالأحاديثُ هَذهِ تَدلُّ علَىٰ سُنّيةِ صِيَامِ شَهْرِ شَعْبانَ النَّصفِ الأَوَّل مَعَ ما بعدَهُ، وعلَىٰ الصَّوْمِ الْمُعتادِ وغَيرِهِ، وحديثُ العَلاءِ بنِ عُبْدِ الرَّحمنِ يَدلّ علَىٰ الْمَنْعِ بعدَ النِّصْفِ مُطْلقـًا، وهَذَا شَاذٌّ.(١)

قَالَ المَرُّوذِيُّ رحمه الله **في «العِلَلِ» (ص١٦٢)**: (وَذَكَرْتُ لَهُ -يَعْنِي: الإمامَ أحمد- حَدِيثَ زُهَيْرِ بنِ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **(إِذَا كَانَ نِصْفُ شَعْبَانَ فَلَا صَوْمَ)**، فَأَنْكَرَهُ، وَقَالَ سَأَلْتُ ابنَ مَهْدِيٍّ عَنهُ، فَلم يُحدّثني بِهِ، وَكَانَ يَتوقاهُ ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: هَذَا خِلافُ الأَحَادِيثِ الَّتِي رُوِيَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

قلتُ: فالإمامُ أحمدُ رحمه الله أنكرَهُ إنكَاراً شَدِيداً، واللهُ الْمُستعان.

وقالَ الحافظُ ابنُ عَبْدِ البرِّ رحمه الله **في «الاسْتِذكار» (ج١٠ ص٢٤٠)**: (وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَامَ شَعْبَانَ كُلَّهُ، وَهَذِهِ حُجَّةٌ لَهُمْ). اهـ

وقالَ أَبُو دَاودَ رحمه الله **في «المَسائلِ» (ص٣١٥)**: (سَمعتُ أحمدَ ذَكَرَ حَديثَ العَلاءِ بنِ عَبْدِ الرَّحْمن عَنْ أبيهِ عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: **(كَانَ إِذَا دَخَلَ النُّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ أَمْسَكَ عَنِ الصَّوْمِ)**، فَقالَ كَانَ عَبْدُ الرَّحمنِ بنُ مَهْدِي لم يُحدّثنا بِهِ، لأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خِلَافهُ، يَعْني: حَديث عَائِشةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا؛ أَنَّ

(١) وانظر: «تهذيب السُّنن» لابنِ القَيِّمِ (ج٣ ص٢٢٤)، و«فَتْح الباري» لابنِ حَجَرٍ (ج٤ ص١٢٩)، و«لطائف المعارف» لابنِ رَجَبٍ (ص١٤٢).

النَّبِيِّ ﷺ: (**كَانَ يَصُومُ يَوْمَ شَعْبانَ**)، قَالَ أحمدُ: هذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ؛ يَعْني: حَدِيثَ العَلاءِ هَذَا). اهـ

وقَالَ الإمَامُ أَحْمَدُ رحمه الله: (هَذَا الحَدِيثُ الَّذي رَوَاهُ العَلاءُ بنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: (**إِذَا كَانَ النِّصْفُ مِنْ شَعْبَانَ فَلاَ تَصُومُوا**)؛ **لَيْسَ بمَحْفُوظٍ**، والْمَحْفُوظُ الَّذِي يُرْوَىٰ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُا: (**أَنَّ النَّبِيّ ﷺ كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ ورَمَضَانَ**».[1] اهـ

❁ ❁ ❁

(١) أَخْرَجَهُ ابنُ يَزْدَادَ البَغْدَادِيُّ في «زَاد الْمُسَافِرِ» (ج٢ ص٣٢١)؛ رِوَايَة ابنِ الكَحَّالِ.